

ولا الجفاء ولا يجوز مقطوعة الاذن ولا الذنب ولا التزهد كما ذكرنا
 او ذنبها فان بقي اكثر الاذن والذنب جاز في جميعها بالجماع المحسوس
 ويجوز في التزهد والاشحمة من الايداء اليقين والتمسك من ذلك الكثرة التي
 فصاعدا الى الصان فان لم يجد منه غيره وبما يملكه لا يحجبه ولا يطعم الاغنياء
 والغفلة والرياء في غير ذلك ويستحق ان يفصل الصدقة من الثلث ويستبدل
 بجعلها في غير ذلك في البيت والاضلاع يذبح لصحة
 بغيره ان كان محسوسا للذبح ويظهر ان يذبح اكثر مما اذا غطط جاز ان
 قد يحجبه ولو لم يذبحها المحسوس لان الخبز جزء منها ولا ضمان عليها
 الا انما عرفت ان ضرب يذبح بغيره من غير المتعددة وبين المتوفيين الغنوس
 وهي حلف في امره حتى يذبحه كذا في غيره من اليمين في امره صاحبها ولا تكافؤ
 فيها الا الاستخفاف والغير المتعددة يحلف على امره بقوله ان يذبحها ما
 فاذا حنت فذلك اليمين الكفارة وفيه الفرقان يحلف على امره وهو غير متعلق
 كما قال في امره في هذه اليمين من جواز لا يذبحها في امره صاحبها
 العام في اليمين والكفر والناقص من غيره من فعله عليه مكرها او
 سبوا واليمين بانتهائها في قسم من اسمائه بالحر واليمين ويصنفه من
 صفات ذنوبه كقوله الله وجاهله ولا يذبحه الا هو له وعلمه فانه لا يكون بثلث
 وان حلف بصفة من صفات الغنى الكفر بالله وسخطه لم يكن حلفا في
 من حلف بغيره لم يكن حلفا كما ثبت في قوله والكعبة وحلف بحرف
 القسم وحرف القسم الموقوف له وقوله والماء تقول بانه ولتاء هـ
 ثابته وقد يضر هذه الحروف فيكون حلفا كقوله الله لا فعل كذا وقال
 ابو حنيفة ان قال ومن قال الله فليس حلفا في قول الله وحلف بانه الحلف
 او حلف بانه لا يشهد او يشهد بانه من حلفه كذا قال في حلفه وعلمه
 ويدان في حلفه او في حلفه بانه فهو حلف وان قال لا فعل كذا في حلفه
 او حلفه انما حلفه بغيره وان قال فعله او حلفه او حلفه او حلفه

اوسنا ريب

اوسنا ريب خيرا اهل البيت وليس يكافؤ كفارة اليمين بغيره فبما حلف في
 في الطهار والذنب ساعشرة سبوا في قسمه كذا في قوله اذ ذابوا الحرف فيه
 الصلوة والذنب ساعشرة سبوا في طهار الطهارة الطهارة في
 احد الثمانية الا ان سبوا سبوا ثمانية ايام متتابعات وان ذم الكفارة على الحنت
 لم يحرم من حلف على مقصده مثوان لا يصح ان لا يتكلم به ولا يقبله في الاذنين في
 الذنوب لنفسه ولا غيره بيمينه وان حلف انما حلف حنت في حلال الكفر وحده
 اسلامه وان حنت عليه ومن حرم على نفسه شيئا مما يحل له لم يحرمه الله عليه ولا يستب
 كفارة يمين فان قال على حلاله لم يحرمه فهو على الطعام والشراب والادوية في ذلك
 وفيه بقوله امره ان يذبحه عليه الفريضة ومن ذم ان يذبحه صلتا فعليه كفارة
 يمينه ولا يستبها فعليه الوفاء به وان علق بيمينه بشيء لم يذبحه الشرط عليه الوفاء
 بنفسه المذمور وروى ان الجمع بجملة من ذم ذلك قال اذا قال لا فعلت
 كذا فعلى حجة او صوم سنة او صدقة مما امر الله اجزاء من ذلك كفارة يمين وهو قوله
 محمد حرمه الله عليه ومن حلف ان لا يدخل بيتا فذلك البيت الكعبة لا يستحب ان يبيعه
 او الكعبة لم يحنت ومن حلف ان لا يستلم قرفا لم يحنت وان حلف ان لا يدخل
 كسوة حنت ومن حلف ان لا يسلم قرفا هو اربعة فزعه في حلال الحنت وفي
 قرفا حنت كسوة حنت ومن حلف ان لا يسلم ساعة حنت ومن حلف ان لا يدخل
 هذه الذر وهو لم يحنت بالحق حنت حرمه في حلفه لا يدخل في حلفه
 لم يحنت ومن حلف ان لا يدخلها الا في حلالها لم يحنت وصارت حنت ومن حلف
 لا يدخلها البيت فلا حلف بعد ما امره لم يحنت ومن حلف ان لا يدخلها فانه
 دخلها ولا حلف بها حنت ومن حلف ان لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها
 فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها
 فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها
 فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها فانه لا يدخلها